وان المستشفى لن يستطيع دفع رواتب الموظفين حتى شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠. وأشار حبية الى ان حكومة الكويت كانت تقدّم تمويلاً شبه كامل الى المستشفى، وتغطي العجز المالي في أغلب الاحيان، والذي يتطلب حوالى مليون دولار لتشغيله شهرياً[٢٦].

كذلك يبدو ان كلية العلوم والتكنولوجيا في قرية ابو ديس، شرق القدس، تواجه مشكلة اقتصادية، حيث انها كانت تتلقى دعماً خليجياً غير حكومي، من طريق «مجلس امناء» أُقيم في الكويت، ويقوم بجمع التبرّعات من الفلسطينيين. قال عميد الكلية، د. محمد القطب: «ان آخر مرة تلقّت فيها الكلية دعماً كويتياً كان في العام ١٩٨٩، ولم يتجاوز ١٠ بالمئة من ميزانية المؤسسة»[٢٧].

وهناك مستشفيان، في نابلس وغزة، يعتمدان على المساعدات المالية من الكويت؛ وايضاً مشروع الريّ الكبير في وادي الفارعة الذي يعتمد على الدعم الكويتي.

ولحقت أضرار، أيضاً، بلجان الزكاة التي كانت الكويت والاهل في الخارج يتبرّعون لها. وقد كانت خسارة هذه اللجان ما يقارب ٤٠ بالمئة من ميزانيتها نتيجة الحوادث[٢٨]. اضافة الى ذلك، فان بعض المؤسسات الصحافية قد قلّص من ميزانياته وقام بتسريح اكثر من ٢٥ بالمئة من العاملين، اضافة الى قيام بعض المؤسسات الاخرى بخصم ٣٠ بالمئة من اجور العاملين[٢٩].

البلديات

قدّمت الدول العربية، وبخاصة المصدّرة للنفط منها، مساعدات الى سكان الاراضي المحتلة، وذلك من طريق توأمة المدن الرئيسة في الضفة الفلسطينية مع المدن الرئيسة في الدول المذكورة. وقد حصلت ١٨ مدينة في الضفة، وبخاصة في السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢، على ما يزيد على ٢٢ مليون دولار. وقد حصلت الخليل، وحدها، على عشرة ملايين دولار، تلاها في الترتيب مدينة نابلس، حيث حصلت على ٤,٦ ملايين دولار، ومدينة رام الله على ٢,٥ مليون دولار، وتقاسمت بقية المدن المبالغ المتبقية، حتى بلغت حصصها بين ٦٢ الف دولار و٢٠٠ الف دولار[٣٠]. الّا ان البلديات لم تستطع استلام جميع المبالغ المخصصة. وبعد العام ١٩٨٢، بدأت هذه المخصصات بالنقصان؛ ولم يقدّم منها الّا القليل، وعلى فترات متفاوتة. فمثلاً ساعدت البحرين بلدية بيت ساحور بحوالى ٥٠ الف دولار، في العام ١٩٨٩[٣١]. وهنالك تخوّف من ان هذه المساعدات المرسلة من الخليج، او من اللجنة المشتركة اذا اوقفت، على الرغم من ضآلتها، فانها سوف تؤثر في ميزانيات البلديات، خاصة ان هذه البلديات تواجه، اصلاً، صعوبات كثيرة، ممّا يترك أثراً سلبياً في مجال تقديم الخدمات الى المواطنين.

مؤسسة التنمية والاقراض

أثّرت الحوادث في الخليج سلباً في مدخّرات الفلسطينيين العاملين في الكويت، خاصة بعد انخفاض قيمة الدينار الكويتي الى حوالى ٧٥ بالمئة من قيمته الاصلية. والتقلّص الشديد في مدخّرات هؤلاء سيعيق انشاء مؤسسة التنمية والاقراض، التي أُسست في تونس، في نيسان (ابريل) الماضي، خلال مؤتمر المستثمرين الذي حضرته مجموعة من رجال الاعمال الفلسطينيين بدعوة من الرئيس الفلسطيني، عرفات. وقد حدّد هدف هذه المؤسسة المالية، في حينها، بتمويل المشروعات الاقتصادية ذات الجدوى، وتوفير السيولة للمشاريع القائمة من طريق تجميع مدّخرات فلسطينيي الشتات وتوجيهها نحو المشروعات الاستثمارية اللازمة في مشاريع انتاجية تعود على المواطنين بالفائدة.

ان هذا الوضع سيؤثر في امكانية دعم الاستثمار والمستثمرين في الاراضي المحتلة، وبالتالي